

مبادئ توجيهية وأدلة ارشادية لإعداد

الإطار الموازنى متوسط المدي

سبتمبر ٢٠٢٤

الإصدار الأول

مبادئ توجيهية وأدلة ارشادية لإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي

مقدمة

في ضـــوء قيام الحكومة بالعمل على إعادة هيكلة المالية العامة للدولة وتطوير المنهج التقليدي لنظام اعداد وتنفيذ موازنة الحكومة العامة بما يؤدي الى استقرار وتحسين وتقوية الوضع الاقتصـادي للدولة وتعزيز جهود حوكمة المنظومة المالية وتحقيق الاسـتخدام الأمثل للموارد ورفع كفاءة الانفاق العام وذلك التزاماً من الحكومة بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي.

فقد تبنت الحكومة من خلال قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لســـنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية الصـــادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٣ لســـنة ٢٠٢٤ نهجا جديداً لإعداد وتنفيذ موازنة الحكومة العامة يقوم على أســـاس اعداد إطار موازني متوســـط المدي لمدة ثلاث ســـنوات قادمة بالإضـــافة الى ســـنة الموازنة الجاري اعدادها، بما يســـاعد الحكومة على وضـــع رؤية مســـتقبلية للموارد والاستخدامات ومعاونتها في تحديد الحيز المالي المطلوب توفيره خلال السنوات القادمة.

وفي اطار الشـراكة المصـرية الأوروبية من خلال الدعم الفني المقدم من مشـروع دعم الحوكمة العامة والاقتصـادية في مصـر والذى تقدم بتنفيذه منظمة التعاون الاقتصـادى والتنمية وسـعياً من وزارة المالية نحو نشـــر الوعي والفهم الصـــحيح لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وتمهيدا لتفعيل الإطار الموازنى متوســـط المدى اعتبارا من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ من خلال توجيه وأرشـــاد الجهات الإدارية لإعداد الإطار الموازنى متوسط المدى حسبما ورد بقانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية الصـادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢٤، فقد تم اعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية والادلة الارشـادية لضـمان الانتقال والتطبيق الصـحيح للإطار الموازنى متوسـط المدى، وذلك باعتبارها أحد الوسـائل المطلوبة لإعداد وتنفيذ موازنة الحكومة العامة بالإضـافة إلى الوسائل الأخرى مثل منشور إعداد الموازنة وغيرها وسيتم ذلك من خلال المحاور الاتية:

١. الغرض من اعداد هذه المبادئ التوجيهية.
٢. المفاهيم الهامة والنصوص القانونية الحاكمة لإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي.
٣. السمات الرئيسية للإطار الموازنى متوسط المدى.
٤. مبادئ الإطار الموازنى متوسط المدى
٥. رؤية وزارة المالية لإعداد الاطار الموازنى متوسط المدي
٦. العلاقة بين اعداد الإطار الموازنى متوسط المدى وبين الإصلاحات الأخرى في مجال المالية العامة.
٧. دور الوزارات في اعداد الإطار الموازنى متوسط المدى.
٨. التطبيق خلال السنة الأولى مقارنة بالوضع الدائم
٩. الإجراءات والمواعيد الخاصة بالإطار الموازنى متوسط المدى.
١٠. الملاحق.

اولاً: الغرض من اعداد هذه المبادئ التوجيهية

- توحيد المفاهيم لدى كافة الجهات الإدارية فيما يتعلق بتنفيذ قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية وطريقة إعداد وتنفيذ الإطار الموازنى متوسط المدي والسقوف المالية وتوضيح مفهوم اعداد الموازنة من اعلى الى أسفل ومن أسفل الى اعلى.
- توضيح دور كل وزارة / جهة مستقلة في اعداد الإطار الموازنى متوسط المدى وكيفية اعداده ومراحل الاعداد والفرق بينه وبين الموازنة السنوية.
- تعريف الوزارات بالمكاسب والمزايا التي تعود عليها من تطبيق هذا النهج في اعداد الموازنة الخاصة بها.

وهناك العديد من المكاسب والمزايا التي تعود بالنفع على مستهدفات المالية العامة للدولة والتي يمكن تلخيصها فيما يلى:

١. مساعدة الحكومة فى وضع رؤية مستقبلية للموارد والاستخدامات ومعاونتها في تحديد الحيز المالي المطلوب توفيره خلال السنوات القادمة وكيفية التعامل مع العجز المتوقع خلال هذه السنوات.
٢. التوافق بين الرؤية الاستراتيجية للحكومة على المدى المتوسط وتخصيص الموارد في الموازنة السنوية
٣. تعزيز المساءلة الحكومية وكذلك الانضباط المالى من خلال إطار مالى متوسط المدى ينشر بشفافية بعد التوافق عليه على مستوى مجلس الوزراء.

وبعيداً عن المكاسب المتوقعة على مستوى المالية العامة وكفاءة الإنفاق العام، هناك مزايا مختلفة للوزارات والجهات من تطبيق الإطار. فبالنسبة للوزارات المعنية، يساهم الإطار الموازنى متوسط المدى في:

١. مساعدة الوزارات القطاعية والجهات المستقلة في التخطيط المالي وترتيب أولويات انفاقها حسب أهمية الأهداف والبرامج المسئولة عن تنفيذها.
٢. توطيد الصلة بين الوزارات القطاعية وجهاتها التابعة من حيث معرفة الأهداف والبرامج المسئولة عن تنفيذها والوقوف على مؤشرات تنفيذ تلك الأهداف والبرامج.
٣. منح الوزارات مسؤولية أكبر فيما يتعلق بتخصيص مواردها إلى جانب توفير فرصة ومرونة أكبر لإعادة تخصيص الموارد من برنامج إلى آخر (في حدود سقوف محددة مسبقًا)

ثانياً: بعض المفاهيم الهامة والنصوص القانونية الحاكمة لإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي

بعض المفاهيم الهامة:

١- -**موازنة الحكومة العامة**: بيان بإجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة وموارد واستخدامات جميع الهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة وفقا لقانون ربط الموازنة العامة للدولة وذلك كله دون التأثير على طبيعة عمل الهيئات العامة الاقتصادية أو مراكزها القانونية أو إعداد موازناتها أو نظم المحاسبة بها أو علاقتها بالخزانة العامة للدولة.

٢- **الموازنة العامة للدولة**: البرنامج المالي عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة للحكومة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة، ويتم إعداد الموازنة السنوية في ضوء السقف المالي المعتمد من مجلس الوزراء لكل وزارة / جهة مستقلة.

٣- - **إطار موازني متوسط المدى**: بيان يحتوي على تقدير الموارد والاستخدامات لمدة ثلاث سنوات مالية تالية لسنة الموازنة، وتكون تقديرات كل سنة مالية على حدة.

٤- **السقف المالي للإنفاق**: المبلغ الذي يتم تخصيصه لأي وزارة أو جهة مستقلة كحد أقصى للإنفاق في سنة الموازنة، وسنوات الإطار الموازنى متوسط المدي في ضوء موافقة مجلس الوزراء. والذي يتم اعتماده من مجلس الوزراء بعد مناقشة الإطار الموازنى متوسط المدي والذي يجب الالتزام به وعدم تجاوزه الا في حالة وجود أمور طارئة أو مستجدات لم تؤخذ في الحسبان.

النصوص القانونية الحاكمة لإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي:

- تضمنت مواد قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ العديد من الاحكام التي تلزم الجهات الإدارية بإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي (مرفق نصوص مواد القانون أرقام ١١، ١٥، ١٦،١٧، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٦٩ ضمن الملحق رقم ١).
- كما افردت اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢٤ فصلاً مستقلاً لأسس ومراحل وإجراءات إعداد الإطار الموازنى متوسط المدى عن كيفية قيام الجهات الإدارية بإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي والاحكام الخاصة به (مرفق نصوص مواد اللائحة أرقام من ٣٦ حتى ٤٩ضمن الملحق رقم ٢).

ثالثاً: السمات الرئيسية للإطار الموازنى متوسط المدى:

- **المدى الزمني: يغطي الإطار فترة ثلاث سنوات قادمة بهدف مواءمة مخصصات الموازنة مع أولويات السياسة العامة والأهداف الاستراتيجية طويلة المدى خلال الفترة نفسها.**
- **السقوف المالية من أعلى إلى أسفل: تقوم وزارة المالية بإعداد السياسة المالية والمستهدفات المالية للحكومة العامة على المدى المتوسط، بما في ذلك إجمالي سقف الإنفاق لسنوات الإطار والتي تعكس الاستراتيجية المالية لوزارة المالية والأولويات الاستراتيجية للدولة والتي وضعتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى ويتم عرض هذه المستهدفات على مجلس الوزراء لاعتمادها.**
- **إعداد الموازنة من أسفل إلى أعلى: تقوم الوزارات / الجهات المستقلة بإعداد مشروع الإطار الموازنى متوسط المدي في ضوء الخطة الاستراتيجية لكل منها والتي تعد في ضوء الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهداف الاستراتيجية للدولة، ويتم تحديد أولويات الانفاق بالخطة الاستراتيجية لكل وزارة من أسفل الى اعلى وصولاً الى إطار عام على مستوى الوزارة/ الجهة المستقلة.**
- **إطار متجدد: وفقا للقانون، فإن الإطار متجدد، مما يعني أنه يكتسب عامًا جديدًا مع مرور كل عام، مع الحفاظ باستمرار على المدي الزمنى عند ثلاث سنوات بحيث تتم إضافة سنة إضافية للاطار مع كل موازنة جديدة.**
- **الطبيعة القانونية: وفقا للقانون واللائحة يوافق البرلمان على الموازنة السنوية ويصدر قانون بها، ويتم اعتماد الإطار الموازنى بموافقة مجلس الوزراء ويصدر قرار من مجلس الوزراء به.**

رابعا: مبادئ الإطار الموازنى متوسط المدى

- **عند اعداد الإطار الموازنى متوسط المدي تتبع وزارة المالية نهج من اعلى الى أسفل عند تحديد الاستراتيجية والمستهدفات المالية وسقف الانفاق الإجمالي، وتتبع الوزارات/ الجهات المستقلة نهج من اسفل الى اعلي عند اعداد مشروع الاطار الموازنى من قبل كل وزارة/ جهة مستقلة حيث يتم اعداده على أساس الأهداف الاستراتيجية لكل وزارة ورؤية هذه الوزارة لتحقيق هذه الأهداف والبرامج والأنشطة التي يتعين على الجهات والوحدات والمصالح التابعة لهذه الوزارة القيام بها لتحقيق هذه الاهداف لتلك الوزارة/ الجهة المستقلة.**
- **يكون الإطار الموازنى متوسط المدى على مستوى كل وزارة وفقا لمفهوم الحكومة العامة لذلك يجب ان يشتمل على كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة من وحدات**

الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وكذلك الهيئات العامة الاقتصادية التابعة لكل وزارة.

- **تكون تقديرات الموارد والاستخدامات في الإطار الموازني متوسط المدي لسنة الموازنة وسنوات الإطار الثلاث لكل سنة مالية على حدة وذلك على مستوى التقسيم الاقتصادى لجهات الموازنة والتقسيم النمطى لموازنة الهيئات الاقتصادية.**
- **يجب ان يتضمن الإطار الموازنى متوسط المدي كافة الموارد والاستخدامات على جميع مقاطع التمويل سواء تمويل عجز خزانة أو تمويل ذاتي.**
- **لا يتطلب تطبيق الإطار الموازنى متوسط المدي تعديل النظام المحاسبي المعمول به في جهات الموازنة العامة للدولة او النظام المحاسبي المعمول به في الهيئات العامة الاقتصادية.**
- **تلتزم كل وزارة أو جهة مستقلة عند إعداد تقديراتها للإطار الموازنى متوسط المدى بالتنسيق مع الوزارة المختصة بشئون التخطيط فيما يتعلق بالاستثمارات غير المالية، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فيما يخص الأجور.**
- **تلتزم كل وزارة أو جهة مستقلة بإعداد مشروع الإطار الموازنى متوسط المدى، وإرساله إلى وزارة المالية مرفقاً به بيان بالأسس والقواعد والافتراضات التي تم إعداد الإطار الموازنى على أساسها، محدداً فيه الاعتمادات المطلوبة للبرامج لتحقيق الأهداف السابق إخطارها بها من الوزارة المختصة بشئون التخطيط.**
- **يتولى وزير المالية عرض مشروع الإطار الموازنى متوسط المدي على مجلس الوزراء لمناقشته واقراره ويصدر به قرار من مجلس الوزراء.**
- **يعتبر الإطار الموازنى متوسط المدى المعتمد من مجلس الوزراء على مستوى كل وزارة / جهة مستقلة هو السقف المالي لكل منها عند اعدادها لمشروع موازنتها السنوية خلال سنوات الإطار ما لم يحدث أي تغيير.**
- **في حالة وجود أمور طارئة أو مستجدات تؤثر على الإطار الموازنى متوسط المدي الذي تم اعتماده من مجلس الوزراء يقوم الوزير المختص أو رئيس الجهة المستقلة بمخاطبة وزير المالية لبيان ذلك مع توضيح أسباب ومبررات وضرورات طلب هذا التعديل ليتولى وزير المالية العرض على مجلس الوزراء للنظر في تعديل السقف المالي المخصص لهذه الوزارة/ الجهة المستقلة، لاتخاذ اللازم وعلى ان توافي الوزارة/ الجهة بنتائج العرض على مجلس الوزراء.**

خامسا: رؤية وزارة المالية في إعداد الاطار الموازنى متوسط المدي

١. قيام وزارة المالية بإعداد استراتيجية السياسة المالية العامة للدولة لسنوات الإطار الموازنى متوسط المدى متضمنة المستهدفات المالية المتوقعة مثل الدين العام، الفائض الأولى، معدل النمو، ويشمل هذا الإطار كافة الإيرادات المتوقعة والمصروفات المقترحة ومصادر تمويل العجز الكلى المتوقع.
٢. في ضوء هذه الاستراتيجية يتم تقدير السقف الإجمالي للإنفاق وتقديرات الايرادات على مستوى كافة جهات الحكومة العامة.
٣. تقوم وزارة المالية بالعرض على مجلس الوزراء بمقترح خطة استراتيجية السياسة المالية العامة وفق ما سبق بيانه لمناقشته واعتماده.
٤. تقوم وزارة المالية بتجميع مشروع الاطار الموازنى متوسط المدي من الوزارات / الجهات المستقلة، ثم مناقشة الوزارات/ الجهات المستقلة وصولاً الى مشروع للاطار الموازنى متوسط المدى في ضوء ما ورد من الوزارات / الجهات المستقلة.

٥. تقوم وزارة المالية بإعداد الإطار الموازنى متوسط المدى الكلى لكافة الوزارات / الجهات المستقلة وتضعه في مقارنة مع السقف المالي الإجمالي السابق اعداده في ضوء مستهدفات المالية العامة والاستراتيجية المالية التي أعدتها وزارة المالية وعرضتها على مجلس الوزراء، ومن ثم يصدر مجلس الوزراء قراراً بالسقف المالي لكل وزارة / جهة مستقلة موزعاً على مستوى الأبواب وهو بمثابة الحد الأقصى لمشروع موازنة الوزارة وجهاتها التابعة / الجهة المستقلة المستقبلي ما لم يطرأ أي تعديل عليه.

سادسا: العلاقة بين اعداد الإطار الموازنى متوسط المدى وبين الإصلاحات الأخرى في مجال المالية العامة.

هناك تكامل وترابط بين اعداد الإطار الموازنى متوسط المدى وبين الأنظمة الأخرى والإصلاحات الأخرى التي تقوم بها وزارة المالية في مجال إدارة المالية العامة على النحو التالي:

أ. اعداد استراتيجية متوسطة المدى

تتولى وزارة المالية اقتراح السياسة المالية العامة للدولة من خلال اعداد استراتيجية متوسطة المدى تتضمن الاتي:

١. اعداد استراتيجية للإيرادات تقوم على أساس توسيع القاعدة الضريبية وادماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والحد من عمليات التهرب الضريبي.
٢. وضع استراتيجية خاصة بالدين تتضمن وضع سقف للدين العام بهدف خفضه الى المستويات المستهدفة وخفض تكلفته واطالة عمر الدين وتنويع مصادر تمويله، وذلك في ضوء ما تقضي به احكام القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤.

٣. العمل على تحسين منظومة إدارة المخاطر المالية في المدى المتوسط.
٤. تحقيق الاستدامة البيئية وتحسين المناخ وتعزيز التحول الى الاقتصاد الأخضر

وتتحدد أسس وافتراضات أعداد الإطار الموازنى متوسط المدى ووضع الضوابط والقواعد التي يتم تحديد السقوف المالية على أساسها مع دراسة أوضاع الاقتصاد الكلى محليا وعالميا وذلك عن طريق تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير المالية وعضوية نواب الوزير ورؤساء القطاعات المختصة بالوزارة.

ب. تطبيق موازنة البرامج والأداء

حيث تضمنت نصوص قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والمعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ ان يتم التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء خلال ست سنوات على الأكثر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون مع استمرار تطبيق موازنة الأبواب والبنود وذلك التزاماً بأحكام الدستور.

ج. ميكنة اعمال اعداد وتنفيذ الموازنة العامة

حيث عكفت وزارة المالية على تطوير وميكنة كافة إجراءات ومراحل اعداد مشروع موازنة الحكومة العامة من خلال تطبيق مجموعة من المنظومات مثل الـــــ Oracle Hyperion ،GFMIS، gps، payroll، وما لتلك المنظومات من اثار ادت الى مزيد من الامتثال المالي وضبط الانفاق على مستوى بنود وأنواع وفروع التقسيم الاقتصادى والنمطي ، وهو يمثل دافعاً قويا على الاستمرار في تطوير تلك المنظومات بما يسهم في تيسير اعداد اطار موازني متوسط المدى من خلال الاستفادة من تلك النظم.

سابعاً: دور الوزارات في اعداد الإطار الموازنى متوسط المدى

أ. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية للدولة وتحديد أولويات تنفيذ تلك الأهداف
٢. اعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة
٣. تحديد الأهداف الاستراتيجية لكل وزارة من الوزارات / جهة من الجهات المستقلة
٤. العرض على مجلس الوزراء لاعتماد هذه الأهداف واخطار الوزارات بها.
٥. دراسة المشروعات الاستثمارية مع الوزارات والجهات المستقلة وتحديد مصادر التمويل لها لسنوات الاطار الموازنى.

ب. وزارة المالية:

١. وضع مستهدفات السياسة المالية العامة للدولة على المدى المتوسط في ضوء الأهداف الاستراتيجية للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. تحديد الافتراضات المالية في ضوء الأهداف الاستراتيجية ومن ثم تحديد السقف الإجمالي للإنفاق العام.

٣. تجميع مقترحات الوزارات / الجهات المستقلة فيما يخص الإطار الموازنى متوسط المدي ومناقشته مع تلك الجهات ومن ثم اعداد إطار موازني متوسط المدي على مستوى كافة الوزارات / الجهات المستقلة بما في ذلك الهيئات العامة الاقتصادية، واعداد اطار موازني مجمع على مستوى الحكومة العامة.

٤. العرض على مجلس الوزراء بنتائج تجميع مشروع الاطار الموازنى ومناقشته مع الوزارات/ الجهات المستقلة تمهيداً لاعتماد الإطار الموازنى متوسط المدي وتحديد السقف المالي لكل وزارة من الوزارات المختصة او جهة مستقلة واخطار كل وزارة / جهة مستقلة بما يخصها.

٥. اعداد مشروع الموازنة العامة السنوي على مستوى الهيئات الموازنية وفقا للتصنيف الاقتصادي – الوظيفي – الإداري في حدود السقف المالي السابق اعتماده والعرض على مجلس الوزراء لاعتماد مشروع الموازنة واحالته الى مجلس النواب.

ج. الوزارات القطاعية والجهات المستقلة: تقوم كل منها بالآتي:

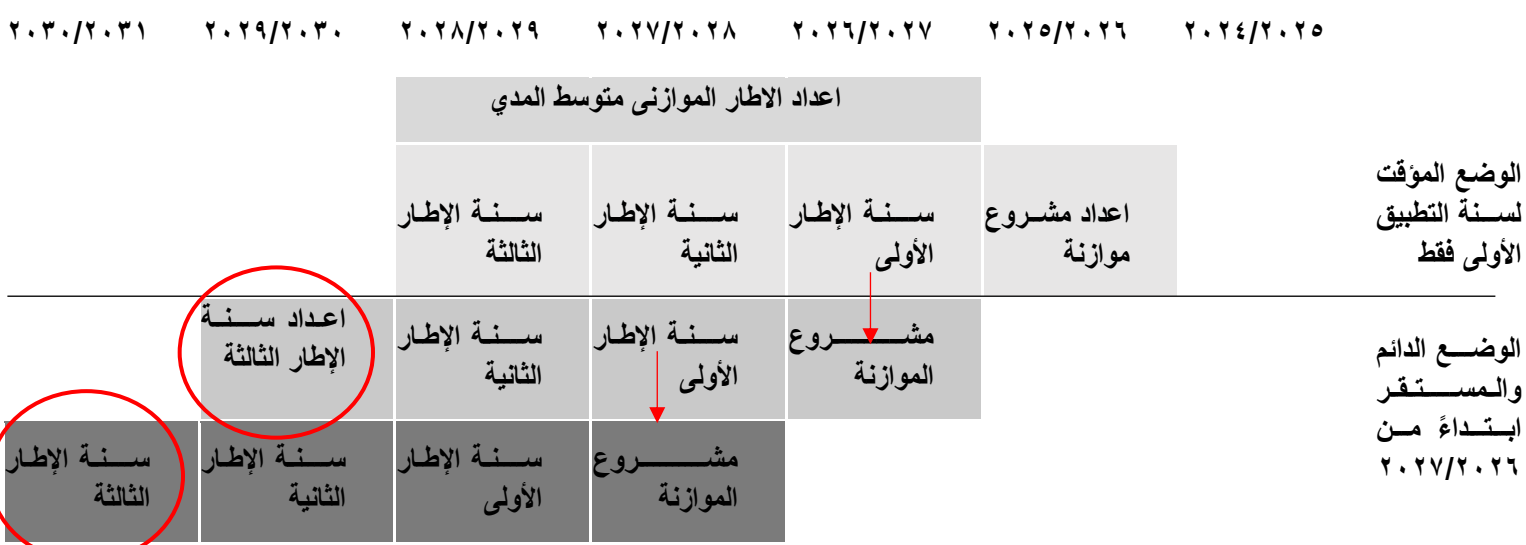
١. وضع وتحديد البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم اخطارها بها من خلال وزارة التخطيط مع بيان المشروعات والبرامج الموجهة لتحقيق أهداف خاصة مثل التنمية البشرية والتحسين البيئي والاقتصاد الأخضر.
٢. التنسيق مع الجهات التابعة للوزارة من وحدات الجهاز الاداري والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية لتحديد أولويات وسبل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والبرامج الخاصة بالوزارة ودور كل جهة تابعة في تحقيق هذه الأهداف.
٣. تجميع مقترحات الوزارة والجهات التابعة لها لإعداد الإطار الموازنى متوسط المدى اللازم لتحقيق وتنفيذ هذه البرامج (حسب النماذج الواردة بالملحق رقم ٣، ٤)
٤. تحميل بيانات الإطار الموازنى متوسط المدى على البرامج المميكنة لوزارة المالية ووزارة التخطيط كل فيما يخصه أسوة ببيانات الموازنة السنوية.
٥. اخطار وزارة المالية ووزارة التخطيط بالإطار الموازنى المقترح ومناقشة هذه المقترحات مع الوزارتين كل فيما يخصه.

٦. توزيع المبالغ التي تم تخصيصها للوزارة وجهاتها التابعة والمبلغة من قبل وزارة المالية المتمثلة في السقف المالي المعتمد من مجلس الوزراء وذلك على الجهات والهيئات والمصالح التابعة لها وفق أولويات تلك الوزارة وفى ضوء ضوابط ومعايير موضوعية ومحددة ومعلنه.

ثامناً: التطبيق خلال السنة الأولى مقارنة بالوضع الدائم

في ضوء الإطار المتجدد في مصر، سيكون للتطبيق خلال السنة الأولى وضع خاص (مؤقت) بما في ذلك:

- إعداد مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بالإضافة إلى إعداد مشروع الإطار الموازنى لسنوات الإطار الثلاث، مقارنة (في الوضع الدائم) بإعداد موازنة مشروع سنة الإطار الثالثة فقط وتوزيع (تسكين) التقديرات المعتمدة من مجلس الوزراء سابقا لسنة الموازنة على الوزارة والجهات التابعة لها.
- إعداد استراتيجية السياسة المالية للدولة لسنوات الإطار واعتمادها من مجلس الوزراء، مقارنة بالاعتماد على الاستراتيجية المعتمدة (في الوضع الدائم) مع تحديثها فقط في حال وجود المستجدات.



يلاحظ انه فى السنة المالية الحالية تكون الجهات الإدارية مطالبة بتقديم مشروع موازنة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وفق ما هو متبع في السنوات السابقة، وكذا قيام الوزارات/ الجهات المستقلة بإعداد مشروع اطار موازني عن السنوات المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ٢٠٢٧/٢٠٢٨، ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

بينما في السنة المالية القادمة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ويمثل الوضع الدائم فسوف يتم عمل الاتى:

١- تسكين (توزيع) السقف المالي لسنة الاطار الموازنى الحالي وهى ٢٠٢٦/٢٠٢٧ على الجهات الإدارية التابعة للوزارة، وبمراعاة الضوابط والاشتراطات المحددة لدى توزيعها ويتم مراجعها مع وزارة المالية.

٢- اعداد مشروع لسنة الاطار الموازنى ٢٠٢٩/٢٠٣٠ وفق الأهداف الاستراتيجية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهداف الاستراتيجية بما يضمن تحقيق اهداف الوزارة/ الجهة المستقلة.

تاسعا: الإجراءات والمواعيد الخاصة بإعداد الإطار الموازنى متوسط المدى (الوضع الدائم)

ويمكن تلخيص مواعيد واجراءات اعداد الإطار الموازنى متوسط المدى وادوار الوزارات المختلفة في الشكل التالي:

جدول توقيتات الوضع الدائم							
الجهة/ الشهر	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس
مجلس الوزراء		• اعتماد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية • اعتماد استراتيجية السياسة المالية للدولة على المدى المتوسط.					• مناقشة الإطار الموازني متوسط المدى في ضوء الأهداف الاستراتيجية للدولة. • مناقشة أية تعديلات على سنة الموازنة محل التنفيذ. • اعتماد الاطار الموازنى متوسط المدى. اعتماد السقوف المالية للإطار الموازنى متوسط المدى لكل وزارة أو جهة مستقلة.	• مناقشة الموازنة السنوية واحالتها لمجلس النواب
وزارة التخطيط		• إعداد الاهداف الاستراتيجية للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية لسنة الموازنة وسنوات الاطار متوسط المدى • إعداد تقديرات الاقتصاد الكلى على المدى المتوسط • العرض علي مجلس الوزراء لاعتمادها. يعد الإعتماد: • اخطار كل وزارة وجهة مستقلة بما يخصها من اهداف مطلوب تحقيقها خلال سنوات الاطار					• مناقشة الوزارات والجهات المستقلة والهيئات الموازنية في اعتمادات الاستثمارات المخصصة لها في سنة الإطار الثالثة. • مناقشة أية تعديلات على الاستثمارات لسنة الموازنة محل التنفيذ.	• إخطار وزارة المالية بتوزيع السقف المخصص للاستثمارات في السنة الثالثة من الإطار موزعا على الوزارات والجهات المستقلة.
وزارة المالية		• إعداد السياسة المالية والمستهدفات المالية للحكومة العامة على المدى المتوسط، بما في ذلك إجمالي سقف الإنفاق العام. • تحديد أهم الافتراضات المالية على المدى المتوسط.	• إصدار منشور عام إعداد الموازنة العامة والإطار الموازنى محددا قواعد ومؤشرات حساب تقديرات السنة الثالثة من الإطار الموازنى. • إخطار الوزارات والجهات المستقلة بالسقف المالى السابق اعتماده لسنة الموازنة محل التنفيذ.	• فتح السيستم لتلقى مشروعات موازنات الجهات الإدارية والهيئات الموازنية لسنة الموازنة محل التنفيذ، ومشروع السنة الثالثة للاطار الموازنى للوزارات / الجهات المستقلة. • دراسة مقترحات ومناقشة الوزارات للسنة الثالثة من الإطار في ضوء مستهدفات وإمكانيات الموازنة العامة للدولة. • مناقشة أية تعديلات على سنة الموازنة محل التنفيذ (السابق تحديد السقف المالى لها)	• استكمال مناقشة الإطار الموازنى مع الوزارات والجهات المستقلة. • مناقشة أية تعديلات على الموازنة السنوية محل التنفيذ السابق تحديد السقف المالي لها. • إعداد موقف نهائي لسقوف الإنفاق على مستوى الوزارات/ الجهات المستقلة وفقا للتقسيم الاقتصادي و النمطي. • تحديد الحيز المالي المتاح للبرامج الجديدة والمتميزة في ضوء المستهدفات.	• الاتفاق على الإطار الموازنى متوسط المدى مع الجهات بعد المناقشات. • إعداد إطار موازني مجمع للدولة بنتيجة المناقشات	• العرض على مجلس الوزراء بمشروع الاطار الموازنى. • بعد الاعتماد يتم إخطار كل وزارة أو جهة مستقلة باعتمادات الإطار الموازنى متوسط المدى عن السنة الثالثة، وكذلك أية تعديلات على سنة الموازنة أو السنة التالية لها. • اخطار وزارة التخطيط بالسقف الإجمالي للاستثمارات على مستوى الدولة.	• إعداد قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وقوانين ربط الهيئات الاقتصادية بالإضافة إلى قانون ربط موازنة الحكومة العامة. • إحالة هذه القوانين إلى مجلس الوزراء لاعتماد الإطار الموازنى متوسط المدى.
الوزارات القطاعية والجهات المستقلة			• وضع البرنامج المالى والتكاليف المطلوبة لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لسنة الإطار الثالثة. • عرض أية مشاكل تخص السقف المالى السابق تحديده لسنة الموازنة محل التنفيذ. • دراسة إجراء تعديلات على سنة موازنة أو السنة التالية فى حال وجود المستجدات. • توزيع السقف المالى السابق اعتماده لسنة الموازنة محل التنفيذ على الجهات التابعة والهيئات الموازنية وفقا لمعايير وقواعد محددة واخطار وزارة المالية بالتوزيع.	• إرسال البرنامج المالى المقترح لوزارة المالية • تحميل مشروع موازنة السنة المالية محل التنفيذ على السيستم بالنسبة للهيئات الموازنية، وتحميل الاطار الموازني على السيستم بالنسبة للوزارات/ الجهات المستقلة	• حضور مناقشات السنة الثالثة من الإطار، ومشروع موازنة السنة التالية مع وزارة المالية.		• حضور مناقشات وزارة التخطيط للاعتمادات المخصصة للاستثمارات في السنة الأخيرة للإطار. • .	

عاشرا: الملاحق

١- ملحق (١) مواد قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ العديد من الاحكام التي تلزم الجهات الإدارية بإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي.
٢- ملحق (٢) الفصل الخامس) باللائحة التنفيذية للقانون(أسس ومراحل وإجراءات إعداد الإطار الموازنى متوسط المدى).
٣- ملحق (٣) نموذج (١) اطار موازني متوسط المدي لجهات الوزارة (كل سنة على حدة)
٤- ملحق (٤) نموذج (٢) اطار موازني متوسط المدي للوزارة.

(ملحق ١)

مواد قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ العديد من الاحكام التي تلزم الجهات الإدارية بإعداد الإطار الموازنى متوسط المدي

مادة (١١): يعد إطار موازني متوسط المدى للموازنة العامة للدولة، وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي لمدة ثلاث سنوات مالية تالية لسنة الموازنة في ضوء أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهداف الاستراتيجية للدولة.

مادة (١٥): تعد الوزارة المختصة بشئون التخطيط الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة، بجميع قطاعاتها لسنة الموازنة والإطار الموازنى متوسط المدى بالتنسيق مع الوزارة والبنك المركزي والوزارات والجهات المستقلة بحسب الاحوال، مع تحديد أولويات تنفيذ تلك الأهداف، وتعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها.

مادة (١٦): تتولى الوزارة اقتراح السياسة المالية العامة للدولة، مع توفير مقومات تطبيقها ومتابعة تنفيذها في ضوء الأهداف الاستراتيجية للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حال إقرارها من مجلس الوزراء، وتحدد اللائحة التنفيذية مقومات التطبيق والمتابعة.

مادة (١٩): تُعد كل وزارة أو جهة مستقلة مشروع الإطار الموازنى متوسط المدى، ويقدم مع مشروع موازنتها السنوية، وعلى أن يُعد الإطار وفق القواعد والإجراءات المتبعة في إعداد مشروع الموازنة السنوية وفى ضوء أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

مادة (٢٠) : تتولى الوزارة إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي بعد دراسة مشروعات الموازنات الواردة إليها من الجهات الادارية، واستطلاع رأى البنك المركزي فيما يتعلق بالتنسيق بين كل من السياسات المالية والنقدية والائتمانية بما يحقق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية السنوية.

وتلتزم تلك الجهات بتقديم جميع البيانات والمعلومات والإيضـــاحات التي تطلبها الوزارة فيما يتعلق بإعداد مشـــروع الموازنة العامة للدولة، ولممثلي الوزارة حق الاطلاع على الدراســـات والأبحاث والمعلومات اللازمة لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

كما تتولى الوزارة إعداد مشـــروع الإطار الموازنى متوســـط المدى للموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصـــادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربي محدداً ســـقفاً لإجمالي الإنفاق العام للدولة موزعاً على الوزارات والجهات المستقلة وفق المعايير المحددة في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

وتحدد اللائحة التنفيذية أســس إعداد الإطار الموازنى للوزارات والجهات المســتقلة بعد التنســيق مع الوزارة المختصة بشئون التخطيط فيما يتعلق بالاستثمارات.

مادة (٢٤) :يتولى الوزير عرض مشـــروع الإطار الموازنى متوســـط المدى على مجلس الوزراء، لمناقشـــته واعتماده وصـــدور قرار من مجلس الوزراء به، واعتبار المعتمد لإجمالي الإطار على مســـتوى كل وزارة أو جهة مستقلة هو السقف المالي لكل منها لدى إعدادها لمشروع موازنتها لسنوات الإطار ما لم يطرأ أي تغيير.

مادة (٦٩): يكون كل وزير أو رئيس جهة مســـتقلة مســـئولاً في نطاق وزارته والجهات التابعة لـه او الجهة المستقلة بحسب الأحوال، فيما يتعلق بالموازنة عما يأتي:

تقديم مشروعي الموازنة والاطار الموازنى متوسط المدي الى الوزارة في المواعيد المحددة وذلك في ضـــوء اهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية والاهداف الاســـتراتيجية المراد تحقيها.....

(ملحق ٢)

(الفصل الخامس) باللائحة التنفيذية للقانون

أسس ومراحل وإجراءات إعداد الإطار الموازني متوسط المدى

مادة (٣٦)

تتحدد أسس إعداد الإطار الموازنى متوسط المدى للوزارات والجهات المستقلة وفقًا لما يأتي:

١- دراسة أوضاع الاقتصاد الكلي محليًا وعالميًا.

٢- وضع تصور لإطار السياسة المالية العامة للدولة يتضمن مؤشرات الموازنة والدين.

٣- وضع الضوابط والقواعد والأسس الخاصة بالسقوف المالية.

٤- تحديد الافتراضات التي يتم على أساسها إعداد الإطار الموازنى متوسط المدى على جانبي الاستخدامات والموارد، ومصادر التمويل.

٥- المراجعة الدورية للافتراضات والنتائج الخاصة بالإطار الموازنى متوسط المدى.

٦- استعراض أهم التحديات والمخاطر التي تواجه المالية العامة واقتراح سبل التعامل معها.

وتشكل لجنة عليا برئاسة الوزير تضم في عضويتها نواب الوزير ورؤساء القطاعات المختصة، ورئيس الإدارة المركزية للسياسات المالية بالوزارة تختص بالتحقق من تطبيق أسس إعداد الإطار الموازنى متوسط المدى، على أن يتم العرض بنتائج وتوصيات اللجنة على اللجنة الوزارية الاقتصادية، وفى حضور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فيما يخص الأجور.

مادة (٣٧)

تتولى الوزارة المختصة بشئون التخطيط إخطار كل وزارة أو جهة مستقلة بالأهداف والبرامج التي تلتزم كل منها بتحقيقها خلال سنوات الإطار الموازنى متوسط المدى.

مادة (٣٨)

يتم تحديد الموارد والاستخدامات التي تدرج بالإطار الموازنى متوسط المدى في ضوء أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة وفى ضوء الأهداف والبرامج التي تضطلع كل وزارة أو جهة مستقلة بتحقيقها، وتدرج الموارد والاستخدامات في الإطار الموازنى متوسط المدى على مستوى إجمالي الموازنة، ويراعي عند تحديد الموارد والاستخدامات بالإطار الموازنى الالتزام بالضوابط والأسس والافتراضات المالية وغير المالية التي تصدرها الوزارة سنوياً.

مادة (٣٩)

تلتزم كل وزارة أو جهة مستقلة عند إعداد تقديراتها للإطار الموازنى متوسط المدى بالتنسيق مع الوزارة المختصة بشئون التخطيط فيما يتعلق بالاستثمارات غير المالية، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فيما يخص الأجور.

مادة (٤٠)

يشمل الإطار الموازني متوسط المدى لكل وزارة جميع الجهات والهيئات والمصالح والأجهزة التابعة لها، بما في ذلك مديريات الخدمات بالإدارة المحلية، وكذا الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية، مع مراعاة الطبيعة الخاصة بكل منها.

مادة (٤١)

تلتزم كل وزارة أو جهة مستقلة عند إعداد مشروع الإطار الموازني متوسط المدى بمراعاة ما يأتي:

١- الخطة الاستراتيجية للوزارة المختصة وجهاتها التابعة.
٢- البرامج والأنشطة والمشروعات القائمة ومعدلات التنفيذ والبرنامج الزمنى لكل منها.
٣- البرامج والأنشطة والمشروعات الجديدة التي تحقق مستهدفات وخطة كل وزارة في سنوات الإطار الموازني.
٤- التكاليف التقديرية والقياسات الكمية والنوعية للمشروعات والأنشطة.
٥- بيان مصادر التمويل على مستوى كافة البرامج والأنشطة والمشروعات.
٦- تحميل بيانات الإطار الموازنى متوسط المدى على النظم المميكنة المعدة لهذا الغرض بالوزارة والوزارة المختصة بشئون التخطيط، وفقاً للضوابط والمواعيد التي تحددها كل من الوزارتين.

مادة (٤٢)

تضع كل وزارة أو جهة مستقلة التقديرات المالية للبرامج المكلفة بتنفيذها خلال سنوات الإطار الموازنى متوسط المدى، على أن يتم وضع هذه التقديرات لكل سنة مالية على حدة، ويتضمن الإطار الموازنى متوسط المدى كافة الموارد المتوقع تحصيلها خلال سنوات الإطار، وكذلك الاستخدامات المتوقع إنفاقها خلال هذه السنوات فى ضوء الأهداف المعتمدة لها من مجلس الوزراء.

مادة (٤٣)

تلتزم كل وزارة أو جهة مستقلة بإعداد مشروع الإطار الموازنى متوسط المدى، وإرساله إلى الوزارة مرفقاً به بيان بالأسس والقواعد والافتراضات التي تم إعداد الإطار الموازنى على أساسها، محدداً فيه الاعتمادات المطلوبة للبرامج لتحقيق الأهداف السابق إخطارها بها من الوزارة المختصة

بشئون التخطيط، على أن يرسل مع مشروع الموازنة السنوي وفقاً للقواعد والإجراءات الواردة في منشور إعداد الموازنة العامة للدولة، وعلى أن يرفق به المستندات والبيانات المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذه اللائحة.

مادة (٤٤)

تتولى الوزارة دراسة مقترحات الوزارات والجهات المستقلة للإطار الموازنى متوسط المدى، وعقد لجان للمناقشة مع هذه الوزارات والجهات المستقلة، في ضوء محددات السياسة المالية العامة للدولة، ومراعاة أولويات تنفيذها وفقاً للأهداف المعتمدة من مجلس الوزراء والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مادة (٤٥)

تتولى الوزارة إعداد مشروع الإطار الموازنى متوسط المدى للموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي محددًا سقفًا لإجمالي الإنفاق العام للدولة موزعاً على الوزارات والجهات المستقلة وفق المعايير المحددة في منشور إعداد الموازنة العامة للدولة.

مادة (٤٦)

يعرض الوزير مشروع الإطار الموازنى متوسط المدى على مجلس الوزراء لمناقشته، على أن يصدر باعتماده قرار من مجلس الوزراء، وفقاً للمواعيد التي ترد بمنشور إعداد الموازنة العامة للدولة، ويعتبر المعتمد لإجمالي الإطار لكل وزارة وجهاتها التابعة أو الجهة المستقلة هو السقف المالي لكل منها لدى إعدادها لمشروع موازناتها لسنوات الإطار، ما لم يطرأ أي تغيير.

مادة (٤٧)

تخطر الوزارة كل وزارة أو جهة مستقلة بالإطار الموازنى متوسط المدى المعتمد لها من مجلس الوزراء، كما تخطر الوزارة المختصة بشئون التخطيط بالاعتمادات المخصصة بالإطار الموازنى متوسط المدى فيما يخص الاستثمارات غير المالية على مستوى كافة الوزارات والجهات المستقلة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي.

مادة (٤٨)

تتولى كل وزارة توزيع الاعتمادات المخصصة لها في الإطار الموازني متوسط المدى على كافة الجهات التابعة لها، في ضوء مجموعة من المعايير والمحددات الخاصة بكل وزارة، بما يضمن التوزيع العادل

للموارد المتاحة ويؤدي إلى تحقيق النتائج المطلوبة، باعتبار أن هذه الاعتمادات تمثل السقف المالي لكل منها خلال سنوات الإطار الموازنى متوسط المدى.

مادة (٤٩)

تلتزم الوزارة بالعرض على مجلس الوزراء للنظر في تعديل الإطار الموازنى متوسط المدى والسقف المالي المعتمد من مجلس الوزراء لأي وزارة أو جهة مستقلة، بناء على طلب الوزير المختص أو رئيس الجهة المستقلة، في ضوء ما يعرضه من أمور طارئة أو مستجدات، مع أخذ رأى الوزارة المختصة بشؤن التخطيط فيما يخص الاستثمارات غير المالية.

(ملحق ٣)

نموذج (١) اطار موازني متوسط المدي لجهات الوزارة (كل سنة على حدة)*

البيان	ديوان عام الوزارة		مديرية		مصلحة		هيئة		هيئة		هيئة		الاجمالى	
	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى
الموارد														
الباب الاول - الضرائب														
الباب الثانى - المنح														
الباب الثالث - الإيرادات الأخرى														
الباب الرابع - متحصلات الاقتراض ومبيعات الأصول المالية														
الباب الخامس - الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم														
إجمالي الموارد														
الاستخدامات														
- الأجور وتعويضات العاملين														
- شراء السلع والخدمات														
- الفوائد														
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية														
- المصروفات الأخرى														
- شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)														
- حيازة الاصول المالية المحلية والاجنبية														
- سداد القروض المحلية والاجنبية														
اجمالى الاستخدامات														

*يتم اعداد هذا الاطار على مستوى كل جهة تابعة للوزارة وعلى **مستوى التقسيم الاقتصادى** للموازنة العامة للدولة **وعلى مستوى كل مصدر من مصادر التمويل** على حدة .

(ملحق ٤)

نموذج (٢) اطار موازني متوسط المدى للوزارة

البيان	سنة الموازنة الحالية		السنة الأولى اطار		السنة الثانية اطار		السنة الثالثة اطار		الاجمالى	
	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى	عجز خزانة	تمويل ذاتى
الموارد										
الباب الأول - الضرائب										
الباب الثانى - المنح										
الباب الثالث - الإيرادات الأخرى										
الباب الرابع - متحصلات الاقتراض ومبيعات الأصول المالية										
الباب الخامس - الاقتراض واصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم										
إجمالي الموارد										
الاستخدامات										
- الأجور وتعويضات العاملين										
- شراء السلع والخدمات										
- الفوائد										
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية										
- المصروفات الأخرى										
- شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)										
- حيازة الاصول المالية المحلية والاجنبية										
- سداد القروض المحلية والاجنبية										
إجمالي الاستخدامات (١)										
الهيئات العامة الاقتصادية										
إجمالي الإيرادات										
إجمالي التكاليف والمصروفات (٢)										
نتائج الاعمال (ربح / خسارة)										
إجمالي الموازنة الرأسمالية (٣)										
إجمالي السقف المالي للوزارة (١+٢+٣)										

*يتم اعداد هذا النموذج على مستوى كافة الجهات التابعة للوزارة وعلى **مستوى اجمالى الابواب** للموازنة العامة للدولة **وعلى مستوى كل مصدر من مصادر التمويل**.